الجمعيات التعاونية السمكية

أهميتها و متطلبات نجاحها

(بعض النماذج الدولية)

د. أحمد عبد الوهاب برانية

استاذ اقتصاد و تنمية الموارد السمكية

معهد التخطيط القومى

مقدمة

أن تنمية الموارد السمكية تقوم علي عدة محاور أساسيه هي :

1-الأستغلال الأمثل للموارد مع الأخذ في الأعتبار الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين (الصيادين و مزارعى الاسماك) .

2-المشاركة الفعالة للمنتجين في مرحلتي تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية .

3 - الدعم الفني طويل الأجل والتدريب بهدف ضمان استمرارية وبقاء المنتجين في النشاط .

4 - التنمية المتوازنة لكافة فروع القطاع السمكي (الأنتاج - التصنيع - التسويق - الخدمات المعاونة)

ومن استقراء تنميةالموارد السمكية في العديد من دول العالم خاصة الدول النامية يمكن ارجاع فشل العديد من برامج التنمية إلي عدم التعرف علي آراء ورغبات القاعدة العريضه من الصيادين . ودفعهم إلي المشاركة في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج .

ولما كان من الصعب أن تعقد الجهات المسئوله عن تنميةالموارد السمكية حوارا مع الآلاف من الصيادين ومزارعى الاسماك للتعرف علي آرائهم وأحتياجاتهم . أصبح تجميع هؤلاءالمنتجين في تنظيمات تمثلهم ، ومعترف بها وتتحدث بأسمهم هو الحل الوحيد لتحقيق هذا الهدف .

وتعتبر الجمعيات التعاونية علي الرغم من تفاوت درجات نجاحها وفشلها أكثر التنظيمات قبولا لتمثيل المنتجين والتي من خلالها يمكن تنفيذ خطط وبرامج التنمية والتي تهدف إلي تقديم الخدمات الأساسية التي تساعدهم في القيام بأنشطتهم الأنتاجية والخدمية المختلفة ، والتي تتم في بيئه طبيعية واجتماعية لا يملكون لها تغييرا دون المشاركة الجماعية فيما بينهم .

مفهوم التعاون السمكي :

إن مفهوم التعاون في مجال الأنتاج السمكى يعني موافقة مجموعة من المنتجين في مجتمع معين وباختيارهم الحر علي العمل معاً مستخدمين مواردهم وامكانياتهم الذاتيه من خلال منظمة معترف بها قانوناً ، لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو كليهما لا يستطيعون تحقيقها فرادا . ويتم ادارتها - أي المنظمة من خلال مجلس إدارة ينتخب من المجموعة (الأعضاء) بأسلوب ديمقراطي في اطار مبادئ العمل التعاوني المتعارف عليها (الحريه - المساواه - الديمقراطية - العداله . .) .

وطبقا للظروف المحليه والامكانيات المتاحه فإن التعاونية يمكن أن تعمل في مجال أو أكثر من المجالات الأتيه :

1 -الأنتاج والمحافظه علي الموارد السمكية .

2 - توفير الامدادات اللازمة (ألأعلاف – الزريعة.....و غيرها).

3 - توفير المعدات و الالات

4 - الخدمات البيطرية و الفنية

5- التسويق .

6 - الحفظ والتصنيع .

7- تقديم الخدمات الاجتماعية (التأمين ضد المخاطر- التأمين علي الحياه - المعاشات - الخدمات الطبيه . . الخ) .

8-التمويل والأئتمان .

التخطيط لتكوين التعاونية:

عند تكوين جمعية تعاونية فإنه يجب الأجابة علي الأسئله الأتيه :

- ما هي الخدمات التي يحتاجها الاعضاء؟

- ما هي الفوائد التي ستعود علي الاعضاء؟

- ما هي الأنشطة والأعمال المتوقع القيام بها لتحقيق الخدمات ؟

- ما هو حجم الأموال المطلوبه لتنفيذ الأنشطة المستهدفه ؟

- ما هي الاحتياجات من الأفراد لإدارة الأنشطة ؟

- هل الجمعية قادرة علي تحقيق عائد من الأعمال والأنشطة المقترحه؟ بمعني آخر هل الجمعية ذات جدوي علي مدي فترة زمنية مناسبه ؟

وهذا السؤال له أهمية خاصة ، ذلك أن الجمعية الناجحه هي التي تكون ذات جدوي اقتصادية مثل أي مشروع اقتصادي . وهذا يعني مدي كفاية موارد الجمعية المالية في تغطية تكاليف الحصول علي الأصول والتسهيلات المطلوبه .

توفير الدعم :

من استقراء تجارب التنظيمات التعاونية في مجال الأنتاج السمكى في معظم الدول ، يمكـن القـول أنه من الصعب قيام تنظيمات تعاونيـة بدون دعـم من الدوله فـي شكـل اصدارتشريعات تعطي غطاءاً قانونيا للتعاونيه وتنظم أسلوب تكوينها وإدارتها ، بحيث لا يتحول هذا الدعم إلي سيطرة كاملة علي التعاونيات ، بمعني أن يقتصر دور التشريع علي وضع الأطر القانونية التي تحدد طريقة تكوين التعاونية والقواعد العامة لتنظيمها وإدارتها ، ومراقبة تنفيذ التعاونيات للتشريعات الصادرة وضمان عدم انحراف القائمين عليها وكذلك تقديم الدعم الفني والإداري للتعاونيات بالإضافة إلي عدة اعتبارات أخري إدارية واجتماعية . مع التأكيد علي ضرورة توفير الإدارة الذاتيه للتعاونيات من خلال التخطيط الذاتي والرقابة الذاتيه والحد من الرقابة الحكوميه بما يِمكن التعاونيات من ممارسة نشاطها بمرونه كافيه .

ويجب التأكيد علي أهمية أن يتم تقديم الدعم بالأسلوب الذي يضمن قيام التعاونية بالاعتماد علي مواردها وامكانياتها الذاتيه بعد فترة محدده بعد أن تكون التعاونية في وضع مالي وإداري يسمح لها بإدارة وتوجيه كافة الأنشطة ذاتياً .

إن توفير الدعم للتعاونيات وتحقيق المستهدف منه سوف يزيد من قناعة اعضاء التعاونية بجدوي العمل التعاوني وارتباطهم بالتعاونية وحرصهم علي استدامتها .

المتطلبات الاقتصادية و الإدارية والاجتماعية :

يجب أن يكون واضحا بشكل محدد المزايا التي ستعود علي الافراد من انضمامهم للجمعية التعاونية ، ولا شك أن الحوافز الاقتصادية تعتبر القاعدة الاساسية لأي عمل جماعي .ذلك ان حماس الاعضاء سوف يخبو اذا لم يحصل كل منهم علي مزايا من العمل التعاوني خلال وقت محدد . وعليه يجب أن تكون الجمعية قادرة علي تحقيق مزايا اقتصادية لأعضائها مثلها في ذلك مثل أي مشروع اقتصادي آخر . وهذا لا يعني أغفال المزايا الاجتماعية الممكن تحقيقها.

- اعتبار الجمعية التعاونية منظمة للمساعدة الذاتية وأن أي مدخلات من الخارج تعتبر مكمله لمساهمات أعضائها والتي يجب أن تكون في الحجم الذي يجعلهم يشعرون بالخسارة التي ستلحق بهم اذا ما فشلت التعاونية .

- تعتبر الإدارة التي تتميز بالكفاءة العالية أهم العناصر اللازمة لأية تعاونية . فهي تحتاج إلي اداريين ذوي خبرة من خارج التعاونية لمعاونتها في المراحل الأولي . الا أن هذه الإدارة يجب أن تكون تحت أشراف مجلس إدارة التعاونية الذي يتم انتخابه بواسطة الأعضاء .

- إن توفير الرقابة الداخلية من جانب اعضاء التعاونية وكذلك وجود رقابة خارجية من جانب الجهات المعنية سواء حكومية أو شعبية (الاتحاد التعاوني)

تعتبر احد الاعتبارات الاساسية لتفادي الانحرافات واستغلال النفوذ سواء من قبل القيادات أو الجهاز الإداري للتعاونية .

- انشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية مثل صناديق التمويل التعاونية ، صناديق التأمين ضد المخاطر.

تعاونيات الانتاج السمكى في جمهورية مصر العربية :

تمهيد :

نشأت وتطورت التنظيمات التعاونية السمكية في مصر في اطار نشأة وتطوير الحركة التعاونية الزراعية المصرية باعتبارها الأم التي خرجت من احضانها التعاونيات السمكية وأرتبطت بها خلال مراحل تطورها المختلفة .

وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة كان من المستحيل قيام تنظيمات تعاونيات بدون تدخل من الدولة في شكل تشريعات تعاونية وكذلك مصادر تمويل مناسبه . وعليه فإن جميع الاشكال التعاونية التي وجدت في مرحلة ما يسمي ما قبل التشريع التعاوني والتي قامت علي اساس اختياري محض ودون دعم من الدولة ،كانت اتجازاتها محدود، وتقلص نشاطها تدريجيا إلي أن توقفت تماما.وعلي هذا ظهرت الحاجه إلي ضرورة إصدار تشريع تعاوني قبل السعي إلي تأسيس أية جمعيات تعاونية . وتوالي صدور الفوانيين المنظمة للتعاونيات السمكية وكان آخرها قانون تعاونيات السمكية رقم 123 لسنة 1983 والذي حدد مفهموم الجمعيا التعاونية السمكية باعتبارها وحدات اقتصاديــة اجتماعيـة تهدف إلي تطويــر وتنمية الثروة المائيـة في مجالاتها المختلفة وتقديم الخدمات المختلفة لاعضائها وتسهم في التنمية الاجتماعية في مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوي أعضائخها وغيرهم اقتصاديا واجتماعيا في اطار الخطة العامة للدولة ومما لا يتعارض والمبادئ المتعارف عليها دوليا .

وقد حدد القانون التنظيمات التعاونية السمكية كما يلي :

1- الجمعيات التعاونية المحلية

وتتكون كل جمعية من عشرين عضوا علي الأقل، وتمارس أغراضها علي مستوي منطقــة صيد أوأكثر ذات حجم اقتصادي مناسب ويصدربتحديدها قرار من الهيئة العامة لتنمية الثروة

السمكية، [الجهه الحكوميه المسئوله عن قطاع الثروة السمكية] ويبين النظام الداخلي للجمعية مقرها ومنطقة عملها ، ويجوز بقرار من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أن تنشأ بمنطقة الصيد الواحدة أكثر من جمعية تعاونية من نوع واحد .

وقد حدد القانون مهام الجمعيات المحلية في مجالات الانتاج وتنمية وتسويق الثروة المائية والقيام بالخدمات التي يحتاجها أعضائها في منطقة عملها خاصة في المجالات الاتية :

- مد أعضائها بادوات ومعدات الصيد المحلية والمستوردة .

- تمكين أعضائها من امتلاك مراكب وقوارب الصيد ولوازمه .

-امتلاك أو تدبير وسائل النقل المجهزة لنقل الأسماك .

- تسويق منتجات الثروة المائية واقامة المنشآت التسويقية اللازمة لذلك .

-انشاء وإدارة المزارع السمكية التعاونية .

-الاقراض والاقتراض لتنفيذ أغراضها من مصادر التمويل المختلفة.

- تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية لرفع مستوي أعضائها.

- تنفيذ البرامج التدريبية التي تنظمها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني للثروة المائية .

2 - الجمعيات التعاونية المشتركة

لكل جمعيتين تعاونيتين محليتين أو أكثر أن تؤسس جمعية تعاونية مشتركة تختص بتقديم خدمات اقتصادية أو مالية أو اجتماعية تتطلبها الجمعيات المنتمية إليها أو تحديد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه الخدمات ولا يجوز أن تقبل الأفراد ضمن أعضائها .

ومن مهامها تقديم خدمات الاصلاح والصيانة لمراكب الصيد والتسويق والتصنيع والاستزراع السمكي واقتراح مواعيد الصيد وطرقه وحرفه لأعضائها .

3 - الجمعيات التعاونية العامة :

وهي التي تضم في عضويتها الجمعيات التعاونية المحليه والجمعيات التعاونية المشتركة .

وتهدف الجمعية العامة إلي معاونة الجمعيات التعاونية المحلية والمشتركة للثروة المائية المنتمية إليها في اداء نشاطها وتحقيق أغراضها وتقديم الخدمات الاقتصادية أوالمالية أو الاجتماعية التي تتطلبها هذه الجمعيات ، ولها علي الأخص القيام بما يلي :

أ ـ توفير احتياجات الجمعيات الأعضاء من معدات وآلات وقطع غيار وكافة مستلزمات الأنتاج المختلفة .

ب- القيام بعمليات التسويق التعاوني .

ج- تصدير المنتجات لحساب أعضائها .

د- انشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومساعدة الجمعيات الأعضاء في انشاء هذه الصناديق.

ويوجد في الوقت الحالي 100 جمعية تعاونية سمكية منها 69جمعية تعاونية تعمل في مجال الصيد البحري علي سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبه، 21 جمعية تعمل في المياه الداخليه ، 10جمعيات استزراع سمكي .

4ـ الاتحاد التعاوني للثروة المائية

يتآلف الاتحاد التعاوني للثروة المائية من الجمعيات التعاونية المحلية والمشتركة والعامة ، ونص قانون تعاونيات الثروة المائية أن مهمة الاتحاد نشر الدعوة إلي التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية وارشادها في إدارة أعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش علي أعمالها وبث الروح التعاونية ومساعدة المواطنين علي انشاء الجمعيات التعاونية وله في سبيل ذلك أن يعين المشرفين والمنظمين والمراجعين لهذه الأعمال .

ويشكل البنيان التعاوني للثروة المائية أحد مكونات ، البنيان التعاوني القومي الذي يمثله الاتحاد التعاوني العام للتعاونيات والذي يضم الجمعيات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية والاسكانية .

ويشارك الاتحاد التعاوني للثروة المائية بشكل فعال في وضع السياسات الخاصة بإدارة المصايد وحمايتها من خلال عضويته في مجلس إدارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وهي الجهه

الحكومية المسئوله عن تخطيط وإدارة تنمية المصايد السمكية ، وكذلك المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد والمختص باجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمصايد الأسماك ، والتي بناءاً

علي توصياته يتم صياغة التشريعات ووضع السياسات ذات العلاقه بمصايد الأسماك .

5 ـ صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك

وهو صندوق خاص يوفر الائتمان للجمعيات التعاونية من خلال منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بدون فوائد في مجالات بناء قوارب الصيد ، وتوفير مستلزمات الأنتاج ، وانشاء مقار لتسويق اسماك الجمعيات التعانية. وتساهم الحكومة بالكامل في رأس مال الصندوق من خلال الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

وعلي الرغم من تفاوت درجات نجاح وفشل الجمعيات التعاونية المحلية والمشتركة والعامة . فإن تجميع هذه الوحدات تحت مظلة الاتحاد التعاوني للثروة المائية قد مكن الاتحاد من تحقيق الانجازات الآتيه :

- **تنظيم دورات تدربية لاعضاء الجمعيات التعاونية والجهاز الإداري.**
- **تمثيل الحركة التعاونية للثروة المائية في الخارج وذلك بالاشتراك في عضوية المنظمات التعاونية والإقليمية والعربية والاشتراك فـي المؤتمـرات الخارجيـة وتبـادل الخبرات التعاونية**
- **مع مختلف المنظمات الدولية وقبول العون المادي من المنظمات التعاونية الخارجية وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الزراعة .**
- **انشاء صندوق تأمين تعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها حيث قدرت اجمالي التعويضات عن الحوادث بحوالي(16مليون جنيه) بالنسبة للمراكب واجمالي تعويضات العاملين بقيمة (3مليون جنيه) خلال الفترة من 2003 حتي 2013 .**
- **إنشاء صندوق تكافل اجتماعي لجميع العاملين في قطاع الصيد ويهدف إلي صرف الإعانات المالية للأعضاء في الحالات الآتية:**

ـ في حالة الوفاة وتصرف الإعانة التي تقرر للورثة الشرعيين.

ـ في حالات العجز .

ـ في حالات الحوادث أو النكبات التي تحدث للعضو اثناء العمل وبسببه وفقاً لمدة الاشتراك بالصندوق .

ـ منح مكافآت مالية عند بلوغ سن التقاعد .

- توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز شئون البيئة الهدف منه حماية البيئة المائية والبحرية وكذلك الرقابة والمتابعة علي أية أنشطة ملوثه للبيئه البحريه .

- توقيع اتفاقية مع مصلحة الضرائب لوضع قواعد وأسس محاسبية تتناسب وطبيعة العمل لكل منطقة صيد علي حده .

- توقيع إتفاقية مع الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية واكاديمية النقل البحري لتدريب العاملين الغير مؤهلين علي سفن الصيد والتي تعمل خارج المياه الإقليمية .

- الحصول علي اعفاء ضريبي من الارباح التجارية والصناعية لمشروعات القطاع [مراكب صيد - استزراع سمكي] لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء النشاط .

- الحصول علي تعويضات من ناقلات البترول العابرة والتي تقوم بإحداث أي تلوث بالمياه المصريه لصالح الجمعيات الموجودة بمنطقة التلوث . وقد قدرت قيمة التعويضات التي تم الحصول عليها لصالح الجمعيات حوالي 58 مليون جنيه حتي عام 2013.

- توقيع عدة اتفاقيات للصيد مع دول الجوار مثل [اليمن - اريتريا - السودان - الصومال] .

- اصدار جريدة دوريه " جريدة الصياد " تعبر عن آراء وأفكار العاملين بالقطاع وتعرض المشكلات التي يواجهونها وتوزع علي الجمعيات وجميع الجهات التي لها علاقة بقطاع الثروة السمكية مجانا.

المشاكل والمعوقات تاتى تواجه التعاونيات السمكية :

- تعاني معظم تعاونيات الأنتاج السمكى من مجموعتين من المشاكل أوالمعوقات:
- الأولي : انخفاض مستوي الخدمات التي تقدمها لأعضائها نتيجة لضعف مواردها المالية بسبب نقص التمويل الخارجي أو انخفاض مساهمة الأعضاء ، والذي بدوره يمكن ارجاعه إلي احجام الأعضاء عن دفع مساهماتهم كاملة نظرا لعدم حصولهم علي ما كان متوقعا من خدمات في المقابل ، ومجموعة هذه الأسباب المتداخلة تضع التعاونيات في حلقة مفرغة تعوقها عن تقديم الخدمات المستهدفة .

- **الثانية : انخفاض مستوي الإدارة التعاونية ، بسبب نقص الوعي التعاوني لدي الأعضاء ، وعدم توفر كوادر ادارية – في معظم الجمعيات – ذات مستوي مناسب من بين أعضائها ، أو بسبب عدم قدرة التعاونيه عن دفع أجور للخبرات المناسبة من خارج التعاونية .**

مقترحات تحسين كفاءة الجمعيات التعاونية :

تعتبر الجمعيات التعاونية أحد أهم الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف استراتيجية تنمية قطاع الثروة السمكية ، حيث من خلالها يمكن للجهات الحكوميه المسئوله التعرف علي آراء واحتياجات ألا ف المنتجين المنتشرين علي مساحات ممتده ، كما يمكن للتعاونيات أن تساهم بشكل فعـال فـي نـشر الوعـي بين المنتجين لتنفيذ القرارات والسياسات المتصله بادارة القطاع

إن تحسين كفاءة الجمعيات التعاونية وبالتالي نجاحها في تحقيق أهدافها يتطلب ما يلي :

1- وجود غطاء تشريعي يتضمن اسلوب تكوين الجمعية وشروط العضوية والاطار العام لإدارتها [اللائحه الداخليه] وآليات المراقبه والمتابعه . وذلك مع الأخذ في الأعتبار الظروف الخاصه بالقطاع مثل موسمية الانتاج ، وتنوع الأصناف المنتجه ، وقابلية الأسماك للتلف وانتشار المزارع السمكيةعلي مساحات ممتده.

2- أنشاء قاعدة بيانات عن الجمعيات التعاونية ، تخدم عملية تخطيط ومتابعة المنظمات التعاونية العامله في قطاع الثروة السمكية . وتتضمن البيانات الأتيه :

1. **-اسم الجمعية**
2. **- مقر الجمعية**
3. **- تاريخ بدء مزاولة النشاط**
4. **-عدد الأعضاء عند بداية مزاولة النشاط**
5. **-عدد أعضاء مجلس الإدارة**
6. **-عدد الأعضاء الحاليين**

7 -عدد المزارعين في المنطقة التي تتبعها الجمعية (يشمل الأعضاء وغير الأعضاء) .

8 - رأس مال الجمعية طبقا لاخر ميزانية

9 - مجالات عمل الجمعية

10- حجم اعمال الجمعية (كمية وقيمة الانتاج كمية وقيمة المبيعات وقيمة المشتريات . . الخ) .

3 - اجراء مسح ميداني للجمعيات التعاونية القائمة بهدف :

- **تحديد المشاكل والمحددات التي تواجه الجمعيات في القيام بمهامها .**
- **تحديد احتياجاتهم ومقترحاتهم للتغلب علي هذه المشاكل والعقبات.**
- **صياغة هذه المقترحات في خطط عمل محدده مع تحديد الموارد المطلوبه لتنفيذ هذه الخطط ومصادرها .**

4- تنمية قدرات أعضاء مجالس إدارة الجمعيات القائمه ، أو الأعضاء المؤسسين للجمعيات المخطط أنشاؤها ، وكذلك المشرفين علي الجمعيات التعاونية في ادارات الثروة السمكية وفروعها في المناطق المختلفة ، وذلك من خلال تنظيم وحدات وزيارات تدريبيه في الداخل والخارج في المجالات الأتيه :

-الارشاد التعاوني السمكي

-المحاسبه ومسك الدفاتر في الجمعيات التعاونية

-إدارة أعمال الجمعيات التعاونية السمكية .

5-انشاء صندوق خاص يطلق عليه " صندوق دعم الجمعيات التعاونية للاستزراع السمكى " يمول من مساهمات التعاونيات، بالإضافة إلي مساهمات المشروعات التنموية التي يؤثر نشاطها علي البيئه المائية، ويتولي الصندوق المقترح تمويل احتياجات الجمعيات من التسهيلات التي تم تحديدها ، مع ادراج قيمة هذه التسهيلات في راس مال الجمعية ، والذي يقسم إلي أسهم يتم توزيعها بالتساوي علي أعضاء الجمعية أو من يرغب في الاضمام إليها ، ويتم ادارة الصندوق من خلال مجلس إدارة يمثل الجهات ذات العلاقة

يحقق انشاء الصندوق عدة مميزات تتضمن

- **ملكية المزارعين الأعضاء لأصول الجمعية وبالتالي يكون لديهم الدافع للمحافظة عليها وصيانتها واختيار ادارتها .**

- **تخفيف اعباء الجهات الحكوميه والتزاماتها المالية في تمويل عناصر البنية الأساسيه.**

6-إن توفير خدمات الضمان الاجتماعي مثل انشاء صناديق تعاونية خاصة بالتأمين ضد المخاطر، وكذلك تعويض المزارعين في حالة انخفاض الانتـاج لاسبـاب طبيعية أو حـوادث ينتج عنهـا تلوث د ، سوف يزيد من قناعة المزارعين الأعضاء بالعمل التعاوني والعمل علي نجاحها كما يكون عامل جذاب لأعضاء جدد .

التعاونيات السمكية فى ماليزيا

على مدى سنوات طويلة سيطر الوسطاء من تجار الاسماك على أنشطة صيد وتسويق الاسماك فى ماليزيا ، حيث خضع الصياد للسيطرة الكاملة لهؤلاء الوسطاء ، اللذين كانوا المصدر الوحيد لامداد الصيادين بقوارب ومستلزمات الصيد . وكذلك شراء وتسويق الاسماك . وكل هذا يتم بالاسعار التى يحددها التاجر، وكان دخل الصياد يعتمد كلية على التاجر الوسيط وليس على ما يحققه الصياد من انتاج .

وفى بداية الخمسينيات تم ادخال مراكب الصيد التى تعمل بالجر Trawlers للعمل فى المصايد الماليزية ، والتي أصبحت منافس قوى للصيادين التقليديين فى استغلال نفس المصايد ، مما أدى الى حدوث مشاكل ونزاعات بين المجموعتين . وللسيطرة على الموقف قررت الحكومة فى عام 1964 منح رخص صيد للعمل بحرفة الجر للصيادين بشرط أن يكونوا أعضاء فى جمعيات تعاونية Fishermen Cooperatives (F.C) على ان تكون الجمعية التعاونية مسئولة عن تنظيم عمليات الصيد لمراكب الجر . وقد أدى هذا القرار الى تكوين جمعيات تعاونية فى قرى الصيادين بهدف الحصول على تراخيص الصيد وليس من منطلق القناعه بدور وأهمية العمل التعاونى ، وأصبح أصحاب المراكب الكبيرة ومراكب الجر هو أعضاء هذه التعاونيات .

وقد نجحت هذه التعاونيات فى تنظيم عمليات الصيد لمراكب الجر فى حدود مناطق محدده ، ومنعت التصادم مع الصيادين التقليديين ، كما تركز دور هذه التعاونيات فى اختيار عدد محدد من موردى مستلزمات الصيد وكذلك تجار الاسمـاك للتعامل معهم مقابـل حصـول التعاونيـه علـى

عمولة من هذه العمليات ، وعليه ظلت سيطرة الوسطاء على عملية الامداد بمستلزمات الصيد والتسويق دون تغيير .

وفى عام 1971 اصدرت الحكومة قانونا يسمح لباقى الصيادين Fishermen Associations (F.A) للتقليل من سيطرة الوسطاء على الصيادين ، الا ان هذه التنظيمات الجديدة فشلت أيضا فى تحقيق هذا الهدف وظل الصيادين تحت رحمة الوسطاء .

ويرجع فشل كل من تعاونيات الصيادين (F.C) وجمعيات الصيادين (F.A) إلي عدة عوامل من أهمها:

ـ النقص في رأس مال هذه التنظيمات .

ـ ضعف مستوي إدارة التعاونيه .

ـ محدودية مجالات عمل الجمعيات والقيام بتوفير الخدمات الضرورية (توفير المستلزمات – التسويق . . الخ) .

وقد أدت هذه العوامل إلي عدم قدرة تنظيمات الصيادين علي توفير الاحتياجات الأساسيه لهم مما قلل من جدواها في نظرهم ، في نفس الوقت كان الوسطاء يقدمون هذه الاحتياجات بأسلوب أكثر كفاءة مما يضطر الصيادين للتعامل معهم رغم ارتفاع اسعار الخدمات المقدمه والأستغلال الواضح لهم .

وبهدف تنمية الصناعه السمكية ، تم انشاء هيئة الثروة السمكية في عام 1972(MAJUIKAN) ، وفي عام 1974 صدرت القرارات الحكوميه التي تعترف بتعاونيات وجمعيات الصيادين (F.C، F.A) لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصيادين ، وأن تقوم الهيئة

بدور الوسيط والذي من خلاله سوف يحصل الصياد علي احيتاجاته من خلال تنظيمات الصيادين القائمه علي المبادئ الآتيه :

- **النظام الديمقراطي**
- **العضوية الاختياريه**
- **مصالح الجماعه فوق مصالح الفرد**
- **الحياد السياسي والديني**
- **تشجيع التعليم**
- **العداله في توزيع الفائض**

- العداله في توزيع الخدمات والمزايا الممنوحه

وفي بداية عملها قامت الهيئة بحصر احتياجات الصيادين في المناطق المختلفة ، تمهيدا لوضع استراتيجية تهدف إلي تطوير التنظيمات التعاونية كمؤسسات داعمه للصيادين ، وحيث أمكن حصر الاحتياجات الآتيه :

- رأس المال (قوارب الصيد)
- شباك ومعدات الصيد
- البنيه الاساسيه (طرق – مصادر الطاقه . . الخ)
- نظام تسويق عادل
- زيادة الانتاجيه
- توفير الامدادات بأسعار مناسبه
- خدمات التدريب والاشارد
- التحرر من سيطرة الوسطاء
- اسعار عادله لانتاجهم من الأسماك
- السداد السريع لمستحقاتهم
- تسهيلات الانزال والتسويق
- توفير معلومات عن الأسعار وأماكن تسويق الأسماك
- تنفيذ عمليات الفرز والوزن ومراقبة الجوده بأسلوب عادل

وبناءا علي تحديد هذه الاحتياجات قامت الهيئة بوضع استراتيجية جديدة لتطوير التعاونيات كمؤسسات داعمه للصيادين – قامت بتنفيذها بالفعل – تقوم علي المحاور الأتيه :

1- دمج التعاونيات الصغيره في تعاونيات قادره علي البقاء والاستمرار في جميع مناطق ماليزيا كتعاونيات أوليه والتي قدر عددها بحوالي إلي 44 تعاونيه واطلق عليها تعاونيات جهوية Area fishermen Cooperatives (A.F.C)حيث خصص لكل منطقة صيد جمعية واحده ، واصبح الصيادون اعضاء مباشرين في هذه التعاونيات . ويتولي الصيادون وضع السياسات من خلال مجلس إدارة التعاونية علي أن تتولي الهيئة تعيين مديرا للجمعية لإدارتها.

وقد تم تحديد مجالات وأهداف التعاونيه الجهويه(A.F.C) فيما يلي:

- أنشطة الصيد

- شراء وبيع الأسماك ومستلزمات الأنتاج

- خدمات الارشاد

- التمويل والإئتمان

-التعليـم

-الخدمات الاجتماعية

وفي هذا الاطار فإن الجمعيات التعاونية الجهويه (A.F.C) قامت بإنشاء محلات بيع بالتجزئه للمواد الاستهلاكيه ، قطع الغيار ، معدات الصيد ، المحركات ، الوقود ، الثلج . . . وغيرها) .

كما تقوم التعاونيه الجهويه بشراء الأسماك وغيرها من المنتجات البحريه من الصيادين وبيعها في محلات البيع بالتجزئه التابعه لوحدة التسويق التعاوني للأسماك .

2- قامت الهيئة بانشاء وحدة شراء مركزية Central Purchase Unit (CPU) للقيام بالشراء بالجملة لكافة احتياجات الصيادين من مستلزمات الأنتاج أو الاحتياجات الاستهلاكيه الشخصيه والعائليه من المصنعين والمنتجين مباشرة ، للاستفاده من المزايا الممنوحه علي المشتريات الكبيرة . وأن محلات البيع بالتجزئه التابعه للتعاونيات الجهويه (A.F.C) تحصل علي احتياجاتها من الامدادات المختلفه من وحدة الشراء المركزيه فقط دون غيرها .

3- تقوم وحدة الشراء المركزيه CPU بشراء الأسماك من التعاونيات الجهويه وتقوم بتسويقها علي مستوي محلات الجمله والتجزئه .

4-أن المبدأ الاساسي في التعامل بين هذه المؤسسات التعاونيه هو الدفع نقدا ، ومع ذلك فإن الأقراض مسموح به حالة تمتع احد المتعاملين بسمعه طيبه .

5 - بعد قيام الجمعيات التعاونية للصيادين بسد كافة احتياجات الصيادين من خلالها بدلا من الوسطاء ، فإن الاستراتيجيه تتضمن توسيع قاعدة المستفيدين من نشاط التعاونيات لتضم بعض افراد المجتمع المحلي سواء الصيادين الغير اعضاء في التعاونيه أو غيرهم لنشر المفاهيم التعاونية في المجتمعات المختلفه .

6- يتم تجميع الجمعيات التعاونيه للصيادين علي مستوي المناطق في جمعية قوميه واحده National Fishermen Cooperative (N.F.C) تقوم بجميع المهام السابقه التي تقوم بها هيئة الثروة السمكية .

1 - التعاونية السمكية في كوريا الجنوبية

لعبت الصناعة السمكية في كوريا الجنوبيه دوراً اساسيا في الاقتصاد الكوري خلال فترة الخمسينات ، وكانت تحتل المرتبة الأولي بين الصناعات الكوريه حيث كانت لا تتوفر عناصر البنيه الأساسيه للصناعات الأخري ، وكانت صادرات المنتجات السمكيه المصدر الوحيد لتوفير العملات الأجنبيه ، وعليه كانت الصناعه السمكيه بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الكوري . وقد تم انشاء أول جمعية تعاونية للصيادين في عام 1908، ويقدرعدد الجمعيات التعاونية السمكية الآن 92 تعاونية تضم حوالي

(1) kwang-Bumpark, ICFO Secretary General, www. Slides share. not

158 ألف صياد عضو ويتكون البنيان التعاوني السمكي في كوريا الجنوبيه من:

90 جمعية محليه تعمل بالصيد وتقديم الخدمات في مجال توفير التسويق والائتمان

2 جمعية تعمل في مجال تصنيع الأسماك

وجميع هذه التعاونيات أعضاء في الاتحاد القومي للتعاونيات السمكية والذي أنشأ عام 1992والذي يلعب دوراً محوريا في دعم وتنمية الجمعيات التعاونية السمكية . وأهم أنجازات الاتحاد ما يلي : -

1 - الدعم المالي للصيادين الغير قادرين من خلال :

- توفير الأموال اللازمه لعمليات الصيد مقابل فائده منخفضه .

- تحديد اسعار الفائده علي القروض البنكيه بحد أقصي 3% علي أن تقوم الحكومه بدفع الفرق عن سعر الفائده التجاري .

2 - يقوم الاتحاد بشراء الوقود المعفي من الضرائب وتوفيره إلي وحدات الصيد وقري الصيد النائيه في الوقت والاسلوب المناسبين ، كذلك فإنه تم تخصيص 22 محطه تمويل للوقود في أهم 22 ميناء لتوفير الوقود للصيادين بأسعار تقل بنسبة 15% عن الاسعار التجارية .

3 - العمل علي حماية الصياد وممتلكاته وضمان عمليات صيد آمنه في حالة حدوث نزاعات دولية ، والحوادث ، والظروف الجويه . وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات منها :

- مشروع دعم الصيد الآمن والذي بدأ عام 1965 والذي تضمن :

- **انشاء محطه اتصالات خاصة بسفن الصيد .**
- **تدريب الصيادين علي عمليات الصيد الآمنه .**
- **تدريب متخصصين في التفتيش علي سلامة السفن .**
- **توفير أجهزة تحديد مواقع سفن الصيد .**

4 - فتح قنوات تسويق المنتجات السمكية

استطاع الاتحاد أن يوقع اتفاقا مع الجيش لامداده بالأسماك ومنتجاتها بأسعار مناسبه لتوفير وجبات ذات نوعيه جيده للجنود ، وعلي هذا أمكن توفير العمولات التي كانت تدفع للوسطاء ، وفي نفس الوقت ارتفاع دخول الصيادين .

5 - التمويل التعاوني

انشاء بنك تعاوني يتم ايداع مدخرات الصيادين فيه والحصول علي قروض عند الحاجه ، مما يساعد الصيادين اللذين كانوا يعتمدون عادة علي القروض مرتفعه الفائدة من القطاع الخاص .

6 - التأمــين

- تنفيذ مشروع للتأمين علي السفن والطاقم ضد الكوارث . وكذلك التعويض في حالة تأثر مصايد الأسماك بأي كوارث .

- توفير نظام للتفتيش علي السفن لمنع الحوادث الناتجه عن التصادم.

7 - التعريف بحالة المصايد من خلال اعداد أفلام فيديو تتضمن معلومات عن مناطق الصيد ، حالة الجو ، الاسعار ، والسياسات الخاصه بالمصايد وتوزيعها علي الصيادين ، وكذلك توفير أجهزة مراقبه في الأسواق .

8- تنظيم ورش عمل حيث يناقش المسئولون الحكوميون مع قيادات الجمعيات التعاونية السياسات الخاصة بالمصايد والجوانب الاقتصادية

والماليه . وبعد التعرف علي وجهات النظر المختلفه ويتم تقديم اقتراحات للحكومه والبرلمان لتقليل الاثار السلبيه لأية سياسات أو قرارات .

9- تنفيذ مشروعات لحماية حقوق الصيادين ومصالحهم وتحسين معيشتهم وتتضمن :

- برامج تدريب للقيادات .

- رعاية صحيه للصيادين .

- حضانات لأطفال الصيادين .

3 ـ الجمعيات التعاونية السمكية في النرويج [1] :

علي مدي عقود طويله مضت تعرض قطاع المصايد النرويجيه لأزمه حاده بسبب انخفاض الطلب علي الأسماك النرويجيه في أسواق التصدير ، وبالتالي انخفاض الأسعار بشكل حاد مما أثر علي دخول الصيادين إلي الحد الذي لا يكفي سداد احتياجاتهم ، وعاني الصيادون من الفقر وعدم الأمان . وفي نفس الوقت كان الصياد يعتمد بالكامل علي أصحاب المشروعات الخاصه اللذين سيطروا علي الأسواق ، سواء بالنسبه للأسماك أو الات ومعدات ومستلزمات الأنتاج بل والاحتياجات الاستهلاكيه لأسر الصيادين .

وخلال الفترة ما بين الحرب العالميه الأولي والثانيه وبدعم من بعض الأحزاب السياسيه والمنظمات العماليه استطاع الصيادون النرويجيون تحقيق مكاسب تنظيميه وسياسيه ، من خلال تكوين جمعيات تعاونية تعزز موقف الصيادين في مواجهة تجار الأسماك ومستلزمات الأنتاج ، وتجعلهم في وضع تفاوضي قوي .

وفي بداية الستينات حققت الحركة التعاونية للصيادين تقدما أكبر . وذلك من خلال عقد اتفاق أو ميثاق (Treaty) ينظم العلاقة بين الحكومه والجمعيات التعاونية ، وتم اعتماده من البرلمان النرويجي . وجوهر هذا الاتفاق أن للصيادين الحق في ضمان حصولهم علي دخول مساويه لمتوسط الدخل لعمال الصناعات الأخري.كما نص الميثاق علي انشاء اتحاد يضم جميع التعاوينات التي تعمل في

---

(1) Cooperation among fishermen in Norway, vol Iv.No.2 published by the Director of Fisherie

الصيد وتصنيع وتسويق الأسماك ، وتوفير مستلزمات الأنتاج ، واعتباره الممثل الوحيد لها في المفاوضات مع الحكومه خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي ووضع السياسات الخاصة بالقطاع .

وتقوم استراتجية العمل التعاوني في قطاع المصايد علي تحسين الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه للصيادين من خلال تنفيذ حزمه من الأنشطه والأعمال المتصله بالمصايد تحت التحكم والسيطره الكامله من الصيادين أعضاء الجمعيات التعاونية .

وعلي الرغم أن نشاط كل جمعية في معظم الحالات قد يغطي هدف واحد (التسويق – التصنيع – توفير مستلزمات الانتاج . . الخ) الا أن للجمعية الحق في القيام بأية أعمال في وقت واحد ما دامت منسقه مع النشاط الأساسي للتعاونية.

والمجالات الرئيسيه التي تعمل فيها الجمعيات التعاونية هي :

1 - ملكية القوارب والمعدات .

2 - تصنيع وتسويق المنتجات السمكية .

3 - تصنيع وتوفير معدات وأدوات الصيد .

4 - التمويل والأئتمان .

5 - التأمين علي حياة الصيادين وقوارب ومعدات الصيد .

6 ـ خدمات اجتماعية (صحيه وتعليميه) .

وبالنسبه لنشاط التأمين ، فقد تم انشاء جمعيات مشتركة بين أكثر من جمعية صيد للتأمين علي قوارب وشباك ومعدات الصيد . وتم اعادة التأمين عليها من خلال مؤسسات تأمين حكوميه ، والتي من خلالها يمكن تعويض الصيادين عن الأضرار التي تحدث نتيجة فقد أو تدمير القارب أو المعدات .

وفي اطار سياسة الحكومه في تقديم الدعم المالي والفني تم أنشاء العديد من المؤسسات التي تساعد الجمعيات التعاونية للصيادين من أهمها :

1 ـ بنك الدوله الخاص بالمصايد The State Fisheries Bank

والذي يمنح القروض بشروط ميسره لشراء القوارب ومعدات الصيد واقامة وحدات تصنيع الأسماك ، وورش الأصلاح والصيانه ، وأماكن أعاشه للصيادين .

2 ـ بنك النرويج الأهلي

ويختص بمنح القروض بضمان الدوله لتوفير الأموال اللازمه للتعاونيات لشراء الأسماك من الأعضاء وتكاليف تصنيعها وتسويقها ،علي أن يتم سداد هذه القروض بعد استلام قيمة المبيعات .

3 ـ الهيئات الحكوميه

مثل ادارة المصايد التي تمنح القروض لتغطية النفقات الأوليه اللازمه لانشاء وتكوين التعاونيه ، وكذلك قروض ميسره لاقامة مصانع ومخازن الثلج ، والثلاجات ، ومخازن معدات الصيد وغيرها من الخدمات . كما أنها تقوم بدعم أسعار الأسماك المدفوعه للصياد في حالة انخفاض الأسعار التجارية عن المستوي الذي يتم تحديده بالاتفاق مع الاتحاد التعاوني ، كذلك تقديم المشوره الفنيه بدون مقابل في تخطيط واقامة وحدات التصنيع – الثلاجات وغيرها.

4 ـ صندوق التطوير والتحديث

والذي تم تأسيسه بهدف رفع المستوي العام لتجارة التجزئه ، حيث يمنح قروض ميسره لتطوير وتحديث محلات بيع الأسماك ، وشراء عربات نقل الأسماك.

5 - المكاتب الاستشاريه في المناطق والأقاليم

والتي تساعد وتقدم المشوره للصيادين عند تكوين وتنظيم التعاونيات الجديدة أو للجمعيات القائمه .

6- مراكز التدريب

التدريب العاملين في مجال التصنيع السمكي ، وتداول الأسماك ، وتدريب الفنيين علي تشغيل وصيانة معدات التجميد والتبريد ، كذلك تنظيم ورش عمل عن التعاون